بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية

مجلس النـــواب

هيئة الرئاسة

الأمانة العامة

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

تقـــريـــر
موجـــز عـــن أعمـــال المجلـــس
خـــــلال الفترة الأولى من الـــدورة الأولى
لدور الانعقاد السنوي الثامن عشر

الرقـم : (١٨/١/١)

التاريخ : ٢٩ / ٢ /١٤٤٤ هـ

الموافـق : ٢٤/ ٩ /٢٠٢٢م

الأخ / رئـــــــــيس المجلـــــــــس المحتـــرم
الإخـــوة / أعضـــاء هيئـــة الرئاســـة المحترمون
الإخـــــوة / أعضـــــاء المجلـــــس المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

إليكم تقريراً موجزاً عن أعمال المجلس خلال الفترة الأولى من الدورة الأولى لدور الانعقاد السنوي الثامن عشر .. حيث بدأت أعمال هذه الفترة بتاريخ ٢/ صفر/١٤٤٤هـ الموافق ٢٩/اغسطس/ ٢٠٢٢م وانتهت بتاريخ ٢٣/ صفر/١٤٤٤هـ الموافق ١٩/ سبتمبر/ ٢٠٢٢م عقد فيها المجلس (١٥) جلسة وقف خلالها أمام المواضيع التالية..

أولاً : وقف المجلس أمام مستجدات الاحداث وتطوراتها على الساحة الوطنية والاثار الكارثية المترتبة على العدوان والحصار وتفاقم معاناة المواطنين بسبب استمرار تعنت تحالف العدوان وادواته في احتجاز سفن الوقود الأمر الذي يزيد من معاناة الشعب اليمني في ظل الهدنة المعلنة برعاية الأمم المتحدة والتنصل عن تنفيذ كامل بنودها .

واستهجن المجلس تناقضات إعلام تحالف العدوان بشأن تصريح حكومة فنادق الرياض بأنها لا تمانع من دخول سفن المشتقات النفطية وفي نفس الوقت تصرح بأنها توافق على طلب الأمم المتحدة دخول سفن الوقود وتساءل أعضاء المجلس عن المصداقية في هذه التناقضات والاستهتار بمعاناة الشعب اليمني .. مشيرين إلى أن حكومة الفنادق لم تكتف بجلب العدوان ونهب ثروات الشعب اليمني بل قبلت أن تكون مطية لتحالف العدوان في الأضرار بمصالح الشعب ، وطالب أعضاء المجلس وسائل الإعلام الوطنية القيام بدورها في دحض الافتراءات والأباطيل والمغالطات التي يروج لها اعلام العدوان لتضليل الرأي العام ومحاولته المستمرة حرف مسار الحقيقة .

كما تطرق الإخوة الأعضاء إلى ما تتعرض له مقدرات الشعب اليمني وثرواته في المحافظات المحتلة من نهب ممنهج محملين تحالف العدوان ومرتزقته المسؤولية عن ذلك العبث والنهب لثروات ومقدرات الشعب اليمني .

ثانياً : هنأ مجلس النواب السيد / عبد الملك بدر الدين الحوثي قائد الثورة وفخامة المشير الركن/ مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى بالمستوى المتطور الذي وصلت إليه القوات المسلحة اليمنية الذي

عكسه عرض المنطقة العسكرية الخامسة وألوية النصر والقوات البحرية والجوية في الحديدة.. وأشاد المجلس بما تخلل العرض العسكري من عرض رمزي لصواريخ وأسلحة بحرية جديدة دخلت الخدمة منها صواريخ بعيدة ومتوسطة المدى قادرة على ضرب أي أهداف معادية في البحر .. وأكد المجلس أن العرض العسكري المهيب جاء تتويجا للعروض العسكرية التي شهدتها عدد من المناطق العسكرية والتي أثلجت صدور أبناء الشعب اليمني.

وعبّر المجلس عن الفخر والاعتزاز بهذه الإنجازات العسكرية التي تمثل قوة ردع للغزاة والمحتلين ودرعا حصينا لحماية اليمن والذود عن سيادته ووحدته كما أن هذا العرض يدحض ادعاءات تحالف العدوان ومرتزقته عما يروجون له من أن صنعاء تقوم بتجنيد الأطفال.. مشيراً إلى أن هذه الوحدات الرمزية من أبطال القوات المسلحة هي جيش يمني لحماية البلاد والحفاظ على إنجازات ومقدرات الشعب اليمني.

كما أكد المجلس أن القوات المسلحة اليمنية لا تشكل خطرا على أحد ممن لم يتآمر على اليمن ومقدرات الشعب اليمني كما لا تشكل خطرا على الملاحة الدولية في البحر الأحمر لكنها معنية بحماية سيادة اليمن على امتداد الشريط الساحلي.

وجدد الدعوة لتحالف العدوان إلى اغتنام الفرصة خلال ما تبقى من الهدنة المعلنة برعاية الأمم المتحدة، والعمل على وقف العدوان وإنهاء الحصار والاحتلال وعدم التعرض لسفن المشتقات النفطية، وفتح كافة الموانئ والمطارات اليمنية أمام الرحلات التجارية.

وشدد على أهمية الالتزام بتنفيذ بنود الهدنة.. محذراً من مغبة أي تمادٍ لتحالف العدوان في التدخل بشؤون اليمن الداخلية، كون ذلك الأمر يعرض الهدنة للخطر.. مؤكداً أن القوات المسلحة اليمنية وقدراتها الدفاعية تمثل الصخرة التي ستتحطم عليها كل مؤامرات العدوان وأطماعه، كما أنها ترجمةً وتجسيداً لشعار الرئيس الشهيد الصماد "يد تحمي.. ويد تبني".

وذكرَ المجلس أن هذه الإنجازات جاءت في إطار البناء النوعي للقدرات العسكرية والدفاعية وتحقيق توازن الرد والردع.. مؤكداً أن مثل هذه العروض لا تحدث إلا في ظل الأوضاع الطبيعية للدول، وليس في ظل استمرار العدوان والحصار لما يقارب ثماني سنوات.

وأشار إلى أن تحقق مثل هذه الإنجازات يأتي بفضل من الله سبحانه وتعالى بينما أدوات المرتزقة من عملاء السعودية والإمارات يتقاتلون ويتناحرون فيما بينهم بعد أن فرطوا بوحدة اليمن وسيادته وأمنه واستقراره.. وطالب من المكابرين أن يخلعوا النظارات السوداء ليشاهدوا العروض العسكرية ورجال الرجال في أتم الجاهزية لإنجاز النصر الكامل.

ووجّه المجلس الشكر والتقدير لوزارة الدفاع ورئاسة الأركان وقيادة المنطقة العسكرية الخامسة وبقية المناطق العسكرية الأخرى على جهودهم لتدريب وتأهيل الجيش، وصولاً إلى تقديم هذه العروض المشرفة.. معرباً عن التحية لأبناء وأسر الشهداء لما قدّمه ذووهم من تضحيات فداء لهذا الوطن.

وجدد التأكيد على تمسك مجلس النواب بالسلام المشرف والعادل الذي يحفظ لليمن وحدته وسيادته وأمنه واستقراره.

ثالثاً : بارك المجلس الانجازات الأمنية المتمثلة بالعرض العسكري المهيب لوزارة الداخلية وتشكيلاتها الرمزية المتميزة **"لهم الأمن"** والذي شاركت فيه وحدات رمزية من مختلف التشكيلات والأليات والمعدات الأمنية.

وهنأ رئيس المجلس باسمه وهيئة رئاسة وأعضاء المجلس قائد الثورة المجاهد السيد/ عبدالملك بدر الدين الحوثي، ورئيس المجلس السياسي الأعلى المشير الركن مهدي المشاط ومن خلالهم لقيادة وزارة الداخلية وكافة ابناء الشعب اليمني بهذه الانجازات الأمنية المباركة والتي جاءت بالتزامن مع الذكرى الثامنة لثورة الـ (٢١) من سبتمبر والعام الثامن للصمود في وجه العدوان والحصار،

واشاد المجلس بالجهود الأمنية التي تبذلها قيادة وزارة الداخلية وعلى رأسها وزير الداخلية اللواء عبدالكريم أمير الدين الحوثي وقيادات وحدات الامن والشرطة والنجدة وكافة الوحدات التابعة لها ومختلف الأجهزة الأمنية .

وجدد المجلس الشكر والتقدير للجهود التي يبذلها وزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان وكافة قيادات ومنتسبي وزارة الدفاع في سبيل الارتقاء بالقدرات العسكرية لمؤسسة الدفاع .

مشيراً إلى أن هذه الانجازات العسكرية والأمنية هي لحماية الشعب اليمني ومكتسباته وليست موجهة ضد احد بقدر ما هي معنية بالدفاع عن اليمن أرضًا وانسانًا وبقدر ما هي ايضا رافدا للدفاع عن أمن الامة وتعزيز الاستقرار في المنطقة..

واستنكر المجلس استمرار المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن في التحيز السافر و سياسة الكيل بمكيالين تجاه ما يتعلق بمظلومية الشعب اليمني وقضيته وبالذات ما تناوله مجلس الامن في البيان الصادر عنه بشأن اليمن والذي بدى واضحاً من خلال إدانة أعضاء مجلس الأمن للعرض العسكري الأخير الذي شهدته الحديدة، وكذا التلميح بأن صنعاء تحاصر نفسها.. في الوقت الذي كان يتطلب من مجلس الأمن اتخاذ موقف واضح وصريح يمنع ويجرم استمرار حجز سفن الوقود واعتبار ذلك مخالفة للقانون الدولي والإنساني كونه يمثل عقاب جماعي لحرمان الشعب اليمني من حقه في الحياة والعيش الكريم كباقي شعوب العالم..

وطالب المجلس من مجلس الأمن والأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها تحمل مسؤولياتهم في الانتصار لمظلومية الشعب اليمني من خلال العمل على الفتح الكامل للمطارات والموانئ اليمنية ، والسماح بتدفق سفن الوقود دون تعنت او شروط، وحسم موضوع الملف الإقتصادي ووقف نهب ثروات الشعب اليمني من النفط والغاز والثروة البحرية.. وتخصيص عائدات ذلك لصرف مرتبات الموظفين وتحسين الخدمات في كافة المحافظات اليمنية.

رابعاً : استمع المجلس الى مقترح تعديل بعض مواد اللائحة الداخلية للمجلس المقدم من هيئة الرئاسة وبعد النقاش من حيث المبدأ احال المجلس المقترح إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس.. وفي جلسة تالية قدمت اللجنة تقريرها حول مشروع تعديل اللائحة المشار إليه .. وبعد نقاش مستفيض أجرى المجلس التصويت على المشروع وحاز على الموافقة بالأغلبية ..

خامساً : أكد الإخوة الأعضاء على أن يحظى الجانب الرقابي باهتمام كبير من المجلس خلال هذه الفترة وقد شكل المجلس لجنة لإعادة ترتيب بنود جدول أعمال هذه الفترة وتحديد أولوية القضايا والمواضيع المدرجة في الجدول بحسب اهميتها وأي مواضيع لم تكن مدرجة في جدول الأعمال وتقتضي الضرورة مناقشتها يجب أن تدرج في أطار برنامج محدد ومزمن لهذه الفترة ويتم الالتزام به والبت في كل موضوع خلال الوقت المحدد له .. كما أكد الإخوة الأعضاء اهمية توحيد الجهود وتكامل الاداء بين سلطات الدولة لإيجاد الحلول والمعالجات الممكنة للكثير من المواضيع والقضايا الشائكة .. وكذا أهمية تفعيل الدور الرقابي ومتابعة مدى التزام الجانب الحكومي لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس ازاء عدد من المواضيع والقضايا العامة ومنها ما يتعلق بقضايا عدد من أعضاء مجلس النواب.

واشاروا إلى أهمية متابعة الحكومة لتقديم الموازنة العامة للدولة للعام المالي ١٤٤٤هـ .. ثم حث المجلس لجنة الشؤون المالية بالمجلس على سرعة تقديم تقريرها حول مشروع موازنة المجلس للعام الحالي ١٤٤٤هـ .

سادساً : استمع المجلس من الأخ / علي ابو حليقه وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى إلى رسالة الأخ / رئيس المجلس السياسي الأعلى بشأن طلب إعادة النظر في مشروع قانون الطرق الذي أقره مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٤٣/١١/٧هـ الموافق ٢٠٢٢/٦/٧م واحال المجلس الرسالة المشار إليها إلى اللجنة المختصة لدراستها وتقديم تقرير بشأنها إلى المجلس في جلسة قادمة .. وبعد أن قدمت اللجنة تقريرها استمع إليه المجلس وأرجأ نقاشه إلى الفترة القادمة

سابعاً : استمع المجلس من الأخ / وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى إلى رسالة الأخ / رئيس مجلس الوزراء حول مشروع قانون تعديل القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٨م بشأن محو الأمية وتعليم الكبار .. وأقر المجلس حضور الوزير المختص لتقديم مشروع القانون .

ثامناً : استمع المجلس من الأخ / وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى إلى رسالة الأخ / رئيس مجلس الوزراء المرفق بها صورة من مذكرة الأخ / مدير مكتب رئاسة الجمهورية المتضمنة توجيهات رئيس المجلس السياسي الأعلى التي تقضى بسحب مشروع قانون تنظيم شركات الحماية الأمنية الخاصة من المجلس وإعادته إلى وزارة الداخلية بالتنسيق مع الجهات الأمنية بما فيها جهاز الأمن والمخابرات لمناقشته والخروج بحلول مناسبة .. وقد وافق المجلس على سحب المشروع المشار إليه .

تاسعاً : استمع المجلس من الدكتور / علي أبو حليقة وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى إلى رسالته بشأن سحب مشروع قانون رقم ( ) لسنة ٢٠٢٢م بشأن تنظيم مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة والمتخصصة البديل للقرار الجمهوري بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٩م بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء، ووافق المجلس على طلب الحكومة بسحب مشروع القانون.

عاشراً : استمع المجلس إلى الرسالة المقدمة من الاخ / على عبدالله ابو حليقه وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى بشأن سحب مشروع قانون منع المعاملات الربوية وإعادته للحكومة لمزيد من الدراسة ووافق المجلس على طلب الحكومة بسحب المشروع .

حادي عشر: أدان أعضاء المجلس واستنكروا بشدة الحادث الإجرامي الذي أدى إلى استشهاد القاضي / محمد أحمد حمران عضو المحكمة العليا الذي ارتكبته عصابة إجرامية.. معتبرين هذه الجريمة تعدياً سافراً لحرمة القضاء ومنتسبيه..كما أدانوا الحادث الإجرامي الغادر الذي استهدف عضو مجلس النواب السابق، عبدالله محمد الكبسي أمام منزله في العاصمة صنعاء.. واشاد الإخوة أعضاء

المجلس باداء الأجهزة الأمنية وسرعة القبض على الجناه وطلبوا منها المزيد من القيام بمسؤوليتها في تعزيز السكينة العامة وسرعة إحالة الجناة إلى القضاء لينالوا جزاءهم الرادع .

ثاني عشر: استمع المجلس الى المقترح المقدم من الأخ / يحيى علي الراعي رئيس المجلس بشأن الإضراب الذي ينفذه منتسبي السلطة القضائية بناء على دعوة للاضراب من نادي القضاة والذي أدى إلى تعطيل أعمال ومهام السلطة القضائية والإضرار بالمصلحة العامة.. وتضمن المقترح أهمية العمل على إنهاء الإضراب واستئناف المحاكم لعملها ومهامها في البت بقضايا المواطنين وتسهيل إجراءات التقاضي والحفاظ على المصلحة العامة وأقر المجلس المقترح الذي تضمن جملة من الإجراءات والمعالجات الكفيلة بإنهاء الإضراب وتمكين القضاة من رواتبهم والعمل على إيقاف الحملات الإعلامية المسيئة لأي من منتسبي سلطات الدولة.

ثالث عشر: استمع المجلس الى الرسائل التالية الموجهة من الاخ /على ابو حليقه وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى بشأن :

أ- مستوى تنفيذ توصيات المجلس من قبل وزارة الداخلية للفترتين البرلمانيتين خلال نهاية العام ٢٠٢١م وبداية العام٢٠٢٢م ومصفوفه الإجراءات التنفيذية بشأن التوصيات الواردة في التقريرين التاليين :

- تقرير لجنة الحريات وحقوق الإنسان حول المعالجات المقترحة لمصفوفة الإشكاليات المتعلقة بقضايا السجناء والسجون .
- التقرير التكميلي للجنة الدفاع والأمن حول شكاوي عدد من الجمعيات السكنية والمواطنين ضد اجراءات لجنة حصر اراضي القوات المسلحة.

ب- الإجراءات المتخذة من قبل وزارة الداخلية لتنفيذ توصيات المجلس الخاصة بأوضاع الهيئة العامة للبريد الواردة في تقرير لجنة النقل والاتصالات حول زيارتها الميدانية لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للاطلاع على أوضاع الهيئة العامة للبريد .

ج- الرد على توصيات المجلس المتعلقة بوزارة العدل حيث تضمنت الرسالة أنه تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- مخاطبة النيابة العامة ومجلس القضاء وهيئة التفتيش بشأن الرد على توصيات المجلس التي تتعلق بأوضاع السجون والسجناء كونها من اختصاصهم .
- مايخص التوصيات بالعون القضائي فإن نقابة المحاميين اعتذرت عن تقديم العون القضائي لعدم وجود مبالغ لمواجهة نفقات المحامين المكلفين بتقديم المساعدة وتم مخاطبة رئيس المجلس السياسي الأعلى بتلك الإشكاليات التي تحول دون تقديم العون القضائي ، أن الفريق المشترك من وزارة العدل ونقابة المحامين المكلف بتفعيل الشراكة بين القضاء والمحامين قد أدرج موضوع العون القضائي ضمن أعماله وحاليا يعكف على مراجعة لائحة العون القضائي .
- ما يخص الوزارة بشأن رسالة الاخ/ رئيس المجلس السياسي الأعلى بخصوص إعادة صياغة المادة (١٤٣) من قانون الأحوال الشخصية فانه سبق مناقشة ذلك مع اللجنة البرلمانية المختصة وتم الاتفاق على اعتماد الصيغة السابقة ..

د - مستوى تنفيذ ما يخص وزارة الإدارة المحلية بخصوص تنفيذ توصيات المجلس الواردة في تقرير لجنة السلطة المحلية بشأن تقييم مستوى تحصيل الموارد المالية للوحدات الإدارية خلال العام ٢٠٢٠م وما تم اتخاذه من إجراءات بشأن ذلك التعميم على أمانة العاصمة والمحافظات .

هـ - تنفيذ وزارة الصحة أمر مجلس الوزراء رقم (١) لعام٢٠٢٢م حول تنفيذ مخرجات مجلس النواب لفترتين برلمانيتين متتاليتين نهاية العام ٢٠٢١م وبداية العام ٢٠٢٢م ..وأقر المجلس إحالة تلك الرسائل إلى اللجان المختصة .

رابع عشر: استمع المجلس من الأخ / على عبدالله ابو حليقه إلى رسالة الاخ / رئيس مجلس الوزراء بشأن مشروع قانون منع المعاملات الربوية الذي أقره مجلس الوزراء بالقرار رقم (٢) لعام ١٤٤٤م مع ملاحظات البنك المركزي وأقر المجلس حضور الوزير المختص لتقديم مشروع القانون المشار إليه.. وفي جلسة أخرى استمع المجلس من الاخ الدكتور /اسماعيل المحاقري وزير الشؤون القانونية الى المذكرة التفسيرية لمشروع القانون المشار إليه ، وخلال نقاش المشروع من حيث المبدأ أكد الاخوة اعضاء المجلس على ضرورة أن يحظى مشروع القانون بدراسة متأنية ومراعاة الاثار والمخاطر المترتبة على ذلك .. وأقر المجلس حضور الاخ/ وزير المالية ومحافظ البنك المركزي والمختصين وممثلين عن العلماء ومناقشة الموضوع بشكل دقيق بحضور الخبراء والمعنيين نظرا لارتباط مشروع القانون بالقطاع المصرفي والجانب الاقتصادي بشكل عام .

خامس عشر: استمع المجلس إلى توصيات اللجنة المكلفة من المجلس بالنزول الميداني لمعاينة مباني كليات الآداب والطب البشري وطب الأسنان بجامعة ذمار .. وبعد النقاش التزم الأخ / وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالتوصيات الواردة في التقرير .. ثم أجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية .

سادس عشر : استمع المجلس إلى تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن قيام شركة (**omv**) النمساوية ببيع حصتها في القطاع النفطي (**S٢**) العقلة – محافظة شبوه لشركة سبيك (**Spec**) وخلال النقاش استمع المجلس إلى توضيح الأخ / وزير النفط والمعادن حول ماقامت به وزارة النفط حيث قدم الشكر والتقدير للأخ / رئيس المجلس ونوابه واعضاء المجلس على الدعم الذي يقدموه للوزارة وبصورة مستمرة من خلال قيام المجلس بتحرير الرسائل إلى الجهات المعنية الدولية حول ما تقوم به بعض الشركات من تصرفات مخالفه للقانون واتفاقيات المشاركة في الإنتاج وليس شركة (**omv**) فقط وقد طرحت هذه الإشكاليات التي تواجه الوزارة على المجلس من عام ٢٠١٨م وقام المجلس بمتابعة تلك القضايا كما تابع دخول السفن النفطية إلى ميناء الحديدة .

مؤكدا بأن الوزارة نفذت كل التوصيات السابقة الصادرة عن المجلس ، وأيضا تحرير المذكرات لكل الشركات حول المخالفات التي تقوم بها الشركات استعدادا لرفع قضايا دوليه عليها .. كما قامت الوزارة بعمل مؤتمرات صحفية وضحت فيها بالأرقام والقطاعات التي نهبوها من عام ٢٠١٨ وحتي شهر ٧ عام٢٠٢٢م بالرقم وبالكمية المنهوبة والمبالغ ولم يبقى سوى رفع هذه القضايا إلى المحاكم الدولية والوزارة تبحث الآن عن شركه محاماة دولية مثلما تم في قطاع (١٨) مع شركة هنت المرة السابقة وانجزنا المهمة وكانت النتيجة طيبة مؤكدا بأن الشرعية هي حكومة صنعاء حيث الاتفاقية تنص على الآتي :

(اتفق الطرفان كلا من وزارة النفط والمعادن (صنعاء شارع الزبيري) هذا العنوان على أساس لو رفعنا قضية بأن الاتفاق في صنعاء ..

كما اوضح بأن الوزارة في صنعاء تلزم كل الشركات بعدم البيع والتنازل موضحاً بأن كل المبالغ التي تدفع لحكومة المرتزقة بعضها تعويض وبعضها جزء من التعويض كما ان دول العدوان تنهب

أموال الشعب من عام ٢٠١٨م وحتى اليوم وقد وصلت هذه المبالغ إلى تسعة مليار دولار ونصف وهذه المبالغ لدى بنوك دول التحالف وهي قيمة النفط المنهوب والذي يقدر بأكثر من (١٣٠) مليون برميل خلال السبع سنوات الماضية .

وقد حذر المجلس من الإخلال بنصوص وأحكام مواد اتفاقيات المشاركة في الإنتاج الصادرة بقوانين وما تُقدم عليه شركة (omv) النمساوية المشغل للقطاع (S٢) العقلة -محافظة شبوه ، وما أقدمت عليه شركة كويت إنرجي الكويتية المشغل للقطاع (٥) جنة أو غيرها من الشركات بالتنازل أو البيع لحصتها في القطاعات النفطية لشركات أخرى بالمخالفة للإجراءات والشروط المنصوص عليها في مواد الاتفاقيات تعتبر غير مقبولة وغير قانونية ويرفضها مجلس النواب رفضاً قاطعاً كون البلاد تمر بعدوان غاشم وحصار من قبل دول التحالف واحتلالها لمناطق القطاعات النفطية وبالتواطؤ من قبل حكومة المنفى .

وأكد مجلس النواب على ضرورة قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية بدورها في الضغط على دول تحالف العدوان بتحييد النفط من الصراعات السياسية وعدم التنازل أو البيع لحصص الشركات في القطاعات النفطية حتى تزول الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد وكذا التوقف عن النهب المنظم للثروات النفطية والعبث بمقدرات الوطن .. كما أكد مجلس النواب أنه سيتم مقاضاة من يقوم بمثل هذه الأعمال أو التصرفات وفقاً للدستور والقوانين النافذة .. وبعد النقاش التزم الاخ / وزير النفط والمعادن بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير .. ثم أجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية.

سابع عشر : استمع المجلس إلى التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المشتركة من لجان (التجارة والصناعة - الصحة العامة والسكان - المياه والبيئة -التنمية والنفط والثروات المعدنية - الخدمات - الشؤون المالية) بشأن القضايا التي تضمنها محضر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ شوال ١٤٤٣هـ الموافق ٢١ مايو ٢٠٢٢م..وبعد النقاش والتزام الجانب الحكومي اجرى المجلس التصويت على التوصيات الواردة في التقرير المتعلقة بوزارات (الصحة العامة والسكان – الصناعة والتجارة – المياه والبيئة – النفط والمعادن) وحازت على الموافقة بالأغلبية واعاد المجلس التوصيات المتعلقة بوزارة الكهرباء إلى اللجنة المشتركة لإعادة دراستها في ضوء ملاحظات الإخوة الأعضاء وتقديم تقرير بشأنها في جلسة قادمة .

ثامن عشر: استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين بشأن نشاط المعهد الدبلوماسي ونتائج زيارتها الميدانية للمعهد.. وبعد النقاش التزم الأخ / وزير الخارجية بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير .. ثم أجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على موافقة المجلس بالأغلبية .

تاسع عشر : استمع المجلس إلى تقرير لجنة السلطة المحلية بشأن دراسة التقرير السنوي لوزارة الإدارة المحلية لعام ٢٠٢١م .. وبعد النقاش التزم الأخ / وزير الإدارة المحلية بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير .. ثم أجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية .

عشـــــرون: استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات حول مشروع قانون رقم ( ) لسنة ٢٠٢٢م بشأن الأرصاد الجوية وبعد الاستماع إلى التقرير ابدى أعضاء لجنة المياه والبيئة بعض الملاحظات على المشروع ولذلك اعاده المجلس إلى لجنتي النقل والمياه لمراجعته في ضوء ملاحظات لجنة المياه وتقديمه للمجلس في جلسة قادمة .

واحـد عشـرون : استمع المجلس الى إحاطة لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بشأن نزولها الميداني إلى إصلاحية (السجن المركزي) في أمانة العاصمة لتفقد أوضاع السجون والسجناء.. وارجاء مناقشته إلى جلسة قادمة بحضور الجانب الحكومي .

اثنـان وعشـرون : استمع المجلس الى تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي التعليم العالي والشباب والرياضة والخارجية والمغتربين بشأن معاناة طلاب بلادنا المبتعثين للدراسة في الخارج .. وأرجأ المناقشة إلى جلسة قادمة بحضور الجانب الحكومي .

ثلاثة وعشرون : شكل المجلس لجنة للنزول الميداني إلى محافظة الحديدة مديرية بيت الفقيه لتقصي الحقائق حول ما تقدم به عدد من أعضاء المجلس بشأن مشكلة أرض في بيت الفقية ورفع تقرير بذلك إلى المجلس .

أربعة وعشرون: وجه الإخوة الأعضاء عدد من الاسئلة لبعض الإخوة الوزراء وتم الرد على بعضها من قبل الوزراء الموجهة لهم .. وأرجئ الرد على بقية الأسئلة إلى الفترة القادمة .

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء